إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/389
للنشر الفوري
26 أغسطس 2015

بعثة الصندوق تختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع تونس وتعلن التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن المراجعة السادسة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني

أدلى اليوم السيد أمين ماتي، رئيس بعثة الصندوق إلى تونس، بالبيان التالي في واشنطن العاصمة:

"توصل خبراء الصندوق إلى مجموعة من التفاهمات على مستوى الخبراء مع السلطات التونسية بشأن المراجعة السادسة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. ويرتهن إقرار هذه التفاهمات بموافقة إدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي الذي تقرر مبدئيا أن يناقش المراجعة في أواخر سبتمبر المقبل. ولدى استكمال هذه المراجعة، سيتاح لتونس صرف 214.87 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 303.08 مليون دولار أمريكي). وترحب البعثة باستمرار التزام السلطات بتنفيذ برنامجها الاقتصادي الوطني بعد اختتامها بنجاح عملية التحول السياسي، كما تتطلع لمواصلة تعاونها الوثيق من أجل تحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ونمو أقوى وأكثر قدرة على احتواء مختلف شرائح السكان.

"وقد أبدى الاقتصاد التونسي في السنوات الأخيرة مرونة في فترة اتسمت بصعوبة البيئة الاقتصادية الدولية، وتداعيات الصراعات الإقليمية، وزيادة المخاطر الأمنية والاضطرابات الاجتماعية.

"غير أن زخم النمو تراجع مؤخرا بعد بلوغه 2.4% في عام 2014. فمن المتوقع أن يتباطأ النمو حتى يصل إلى 1% في 2015 نظرا لأن تداعيات الهجومين المسلحين المأساويين على متحف باردو ومدينة سوسه واستمرار الاضطرابات الاجتماعية – التي تتضح من حالات التوقف عن العمل والإضرابات – أدت إلى تقليص المزايا التي تحققت نتيجة زيادة الثقة في الفترة التي أعقبت التحول، وانخفاض أسعار النفط العالمية، وتعافي منطقة اليورو. وتشير التوقعات إلى استمرار المستويات المرتفعة من اختلالات الحسابات الخارجية، مع تحسن عجز الحساب الجاري هامشيا ليصل إلى 8.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 بينما ظلت احتياطيات النقد الأجنبي عند المستوى الملائم بتغطية لمدة أربعة أشهر من الواردات، وهو المستوى الضروري لتعزيز الهوامش الوقائية الخارجية والحد من مواطن التعرض للخطر. ومن المتوقع أن يستمر احتواء الضغوط التضخمية، بدعم من انخفاض أسعار الطاقة والغذاء، واعتماد سياسة نقدية رشيدة.

"واستجابة للتغيرات التي طرأت على البيئة المحلية والدولية، تم تعديل برنامج السلطات الاقتصادي لمواجهة التحديات الراهنة، وجاء الأداء الكلي في ظل البرنامج الذي يدعمه الصندوق مرضيا على الرغم من هذه التحديات. فقد تم استيفاء جميع معايير الأداء الكمية المقررة لنهاية مارس 2015 باستثناء الحد الأدنى الإرشادي للإنفاق الاجتماعي. ورغم أن التقدم في الإصلاحات الهيكلية كان بطيئا، فقد استعاد قوته مؤخرا على مستوى القطاع المصرفي.

"ورحبت البعثة بتخفيف موقف المالية العامة بدرجة محدودة في 2015 بغية استيعاب التداعيات الاقتصادية قصيرة الأجل نتيجة تباطؤ النشاط مؤخرا، وذلك بسبل منها زيادة النفقات الأمنية والتحويلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأشارت البعثة إلى تزايد فاتورة الأجور في القطاع العام ودعوا إلى ضرورة استيعابها لتوفير حيز للإنفاق الرأسمالي على البنود ذات الأولوية والإنتاجية، التي سجلت معدلات منخفضة قياسية.

"ومن التطورات الجديرة بالترحيب ما تم مؤخرا من تخفيض في دعم الطاقة نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية. ومن المفترض التعجيل باعتماد صيغة جديدة للتسعير التلقائي للوقود بحيث تسمح بالتخفيض الذي تشتد الحاجة إليه في أسعار وقود التجزئة على المستوى المحلي التي باتت تتجاوز في الوقت الحالي المستويات الدولية بالنسبة لبعض المنتجات. وسيكون من الضروري أيضا أن تتحرك الحكومة بسرعة نحو اعتماد الإصلاح الضريبي، الذي اتبع في تصميمه إجراءات طويلة لبناء توافق في الآراء من خلال عملية التشاور الوطني بشأن الضرائب، ويهدف إلى تشجيع زيادة درجة الشفافية والكفاءة والإنصاف.

""ومن شأن اتباع موقف نقدي رشيد أن يؤدي إلى مواصلة احتواء الضغوط التضخمية، بينما ستساهم زيادة مرونة سعر الصرف – من خلال إجراءات مثل مواصلة الحد من التدخلات في سوق الصرف الأجنبي لتمهيد أثر التقلبات الشديدة – في الحد من اختلالات الحساب الخارجي وتعزيز الاحتياطيات الوقائية.

"ويجري حاليا تحقيق تقدم في تنفيذ جدول أعمال السلطات الزاخر بالإصلاحات. غير أنه في ظل مستوى البطالة البالغ 15.2% تتضح الحاجة الملحة للمضي قدما بالإصلاحات الهيكلية لتشجيع خلق فرص العمل والمساعدة في تلبية تطلعات الشعب التونسي من أجل مجتمع أكثر احتواء لجميع الشرائح.

"ويتسم إصلاح النظام المصرفي بأهمية خاصة. فالخطوات التي اتُخِذت لتعزيز البنوك العامة، مثل استهلال عملية إعادة رسملة البنوك العامة والتغييرات المدخلة على إطار الحوكمة فيها، هي خطوات مهمة. وسوف يتعين اعتماد قانون جديد للبنوك وتعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي لإنشاء قطاع مصرفي حديث وتيسير أنشطة الوساطة في القطاع المالي.

"ولتحقيق تكافؤ الفرص للمستثمرين سوف يتعين اعتماد وتنفيذ تشريعات رئيسية، مثل قانوني الإفلاس والمنافسة. ومن التطورات أيضا التي تستحق الترحيب الإنجازات التي تحققت نحو تقوية شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين السبل الكفيلة برصد شرائح المجتمع الضعيفة وتوجيه المستحقات إليها".

وكان المجلس التنفيذي قد وافق في 7 يونيو 2013 (راجع البيان الصحفي رقم 13/202) على اتفاق الاستعداد الائتماني الذي يغطي عامين ويتيح لتونس موارد قدرها 1.146 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.68 مليار دولار أمريكي أو 400% من حصة تونس في الصندوق). وقد وافق المجلس التنفيذي في 12 ديسمبر 2014 على المراجعة الخامسة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني ليصبح مجموع الموارد المصروفة حتى ذلك التاريخ 787.87 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أو حوالي 1.15 مليار دولار أمريكي. وصدرت الموافقة في مايو 2015 (راجع البيان الصحفي رقم 15/229) على تمديد اتفاق الاستعداد الائتماني مع تونس لمدة 7 أشهر حتى 31 ديسمبر 2015.

وكانت البعثة قد زارت العاصمة التونسية في يونيو ويوليو 2015 لإجراء المناقشات مع السلطات التونسية في إطار مشاورات المادة الرابعة والمراجعة السادسة للبرنامج الاقتصادي والمالي الوطني الذي يدعمه اتفاق الاستعداد الائتماني. وقد استمرت المناقشات بعدها في واشنطن. وتود البعثة أن تتوجه بالشكر إلى السلطات التونسية وجميع من التقت بهم على ما أبدوه من حفاوة الترحيب وعلى المناقشات الصريحة والمثمرة التي أجريت معهم.